

2000/02/01

ميلادي:

القبس (730 كلمة)

المصدر:

19

في التقرير الشهري ل'بيت الاوراق' عن أداء البورصة في يناير. مطلوب تحديد هوية الاقتصاد الكويتي قبل تسويق السوق أو شركاته

العنوان:

النص:

لا أسباب تفسر الوضع الراهن في
البورصة ٍ وأداؤها لم يكن بالمستوى
المتوقع

سجل مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية
في نهاية اقبال يناير 2000/1/31
(1.386.2) نقطة بانخفاض قدره (56) نقطة
أو ما نسبته (3.88%) عن نهاية اقبال
99/12/31، والبالغ (1.442.2) نقطة.
وبلغت كمية الأسهم المتداولة ليناير
233.605 مليون سهم، وبقيمة نقدية بلغت
41.338 مليون دينار، وموزعة على 4.303
صفقات.

وبلغت القيمة السوقية لاجمالي الشركات
المدرجة في السوق بنهاية يناير من
سنة 2000 مبلغ 6.020 بلايين دينار،
بانخفاض 2.64% عن القيمة السوقية
للشركات المدرجة في السوق بنهاية
ديسمبر 99، والبالغة 6.183 بلايين
دينار.

توقعات بالتحسن

وقال التقرير الشهري لشركة بيت
الاوراق المالية حول التداول في
البورصة ان الاداء العام للبورصة لم
يكن بالمستوى المتوقع خلال يناير اذ
غلب الانخفاض والتواضع على مجمل الأداء
العام مع انحدار طفيف في المستوى
العام للأسعار.

وأشار الى أنه كان متوقعا ومع ابتداء
السنة المالية الجديدة 2000 ان يتحسن

أداء السوق عن الاتجاهات السائدة في العام المنصرم، مدفوعا بعوامل لا يختلف احد على ايجابياتها كتحسن أسعار النفط، وتحول عجز الميزانية الى فائض متوقع للسنة الحالية، بالاضافة الى توافر مجموعة من مؤشرات مالية رئيسية تشجع على الاستثمار في السوق منها ارتفاع العوائد الجارية لبعض الشركات وازدياد هوامش الربح لشركات اخرى، وانخفاض المتوسط العام لربحية السهم الى السعر، وانخفاض القيم السوقية لبعض الشركات عن القيم الدفترية الحقيقية لها، بل وحتى الاسمية وغيرها من مفاهيم ومؤشرات مالية توفر اساسا معقولا لآلية قرارات استثمارية، ولا نعتقد بوجود أسباب جذرية جديدة تفسر الوهن الحاصل في الأداء العام للسوق، اللهم الا بعض الظواهر التي لربما نجد لزاما علينا ذكرها للاستفادة من ذلك في التحليل المقارن.

أهمية الاصلاح

وأوضح التقرير انه كان لقرار ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح بتعيين الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح مستشارا وتكليفه باعداد الدراسات اللازمة لاصلاح الاوضاع الاقتصادية، خاصة اوضاع البورصة صدى واسع على الصعيد المحلي، وذلك في اشارة واضحة من القيادة السياسية الى اهمية اصلاح الوضع الاقتصادي في البلد وبوجود شخصية سياسية واقتصادية منفتحة وفاعلة مثل الشيخ ناصر صباح الاحمد.

وقد أبدت جميع الاوساط المحلية تفاعلا مع الاحداث سابقة الذكر في تأكيد على رسوخ القرار المؤسسي في تناول الشأن العام للبلد، وتوافق في الرغبات في تجديد الذهنية الاقتصادية السائدة نحو ضرورة التجديد لملاءمة المتغيرات

العامّة ذات الايقاع السريع والمتجهّة
نحو الانفتاح والشفافية الاقتصادية
بشكل عام.

ولعل أولى خطوات الاصلاح الاقتصادي هي
تحديد هوية واضحة للاقتصاد المحلي
ونحو تحديد أدوار واضحة للدولة
والقطاع الخاص.

انفتاح مدروس

وذكر انه مطلوب كذلك الانفتاح المدروس
على الاقتصادات العالمية بطريقة يخطط
لها من قبل المؤسسات المشكلة للنظام
الاقتصادي على رأسها مؤسسات القطاع
الخاص، والتي يجب ان يتعاطم دورها
بشكل أكبر بكثير من الوضع القائم
وبحماية قانونية من قبل النظام العام
ومؤسساته وهذا لن يتم ما لم تتغير
الهيكلية الحالية للاقتصاد المحلي وفق
اجماع وطني عام وخطة عمل ضمن برنامج
زمني واضح.

تسويق السوق والشركات

وقال التقرير انه في ظل توافر بعض
الأسس الاستثمارية المعقولة والتي
ذكرنا منها ما سبق ومع توجه الادارة
الحكومية والنيابية نحو اقرار بعض
القوانين الهادفة الى فتح المجال
امام رؤوس الأموال غير الكويتية
للاستثمار المباشر في السوق وغيره،
برزت الحاجة الى القيام بتعريف
وتسويق الانشطة الاستثمارية والتجارية
المحلية الى الراغبين للاستثمار بها
من غير الكويتيين وعلى رأسها سوق
الكويت للأوراق المالية، وهو أمر
نعتقد بصحته الا اننا نعتقد انه وقبل
التسويق للسوق سواء اقليميا او
عالميا فانه يجب اولا تحديد هوية
واضحة للاقتصاد المحلي وتبيان الدور
الحقيقي للقطاع الخاص في العملية
الانتاجية المحلية في الواقع الحاضر
أو من ضمن اية خطة مستقبلية تعظم من
دوره.

وبعد ذلك فاننا نعتقد بضرورة تسويق الشركات الكويتية المدرجة وغيرها في إطار عقلاني وفق مؤشرات حقيقية ترتبط فيها النتائج بالأهداف المستقبلية، وتلك خطوة نعتقد انها تعيد اجواء الثقة التي تزعزعت في فترات سابقة، وهو أمر ليس بالعسير على الادارات الكفؤة للكثير من الشركات المدرجة وغيرها والتي تشكل فرصا جاذبة للاستثمار من قبل رؤوس الاموال المحلية قبل الاقليمية والاجنبية. الاسواق العالمية

على الرغم من عدم توفر بيانات واضحة ودقيقة حول حجم الاموال المستثمرة في الاسواق العالمية، ولا سيما السوق الاميركي، الا ان هناك بعض الظواهر تدل على اتساع قاعدة المستثمرين الكويتيين في السوق العالمية كبعض المؤسسات المالية المتخصصة وبعض المستثمرين الكبار وكذلك شملت ايضا هذه القاعدة اتجاهات فردية Individuals كانت في السابق تشكل قواعد فاعلة في سوق الكويت للأوراق المالية وان كانت المضاربة السريعة صفة لصيقة بها. وأوضح التقرير ان هذه الظاهرة تكرر مفهوم الحرية والانفتاح العالمي لحركة رؤوس الأموال مع الانتباه نحو بعض المتغيرات السريعة التي تتصف بها الاسواق المتقدمة.

ترتيب القطاعات وبالنسبة لترتيب القطاعات فقد جاء قطاع الاستثمار في المقدمة من حيث الكمية المتداولة تلاه قطاع الشركات غير الكويتية ثم قطاع البنوك. واحتل قطاع الشركات العقارية المركز الرابع تبعه قطاع الخدمات فيما حل قطاع الصناعة في المركز السادس، وجاء قطاع الاغذية في المركز السابع تلاه قطاع التأمين في المركز الأخير.